

وار

وفي كل مرة يخرج علينا المهندس سليمان متولى بارقام واحصائيات تقلل من شأن هذه الحوادث ، وتوضح ان نسبة ضحايا القطارات ما زالت تقل عن نسبة ضحايا وسائل النقل الالى ، وتجاهل احصائيات المهندس سليمان متولى - دائمًا - النسبة العامة لحوادث القطارات في العالم ، وعدد ضحاياها .. !!

والوعود والتصريحات كثيرة ، فإذا وقعت الحادثة على خط الصعيد ، قالوا للشعب (انتظر) حتى ينتهي العمل في مشروعات ازدواجه هذا الخط ، وبعدها سوف يصبح كل شيء على ما يرام .. وإذا وقع الحادث في الوجه البحري ، قالوا للشعب (انتظر) حتى ينتهي العمل في مشروع التحكم المركزي الذي سوف يقضي تماماً على هذه الحوادث !! وإذا قلنا لوزير النقل والمواصلات انه يجب اعادة النظر في برامج التدريب وتطوير المهارات ، حتى يصبح العاملون في ادارة وتشغيل هذا المرفق على المستوى العلمي والفنى الذي يتلقى مع مسؤولية العمل الذي يقومون به ، خرج علينا السيد الوزير ببيانات واحصائيات تؤكد ان وزارته قد دربتآلاف العمال ، ورفعت الكفاءة الفنية لآلاف اخرين ، حتى يخيل الى السامع ان كل شيء قد أصبح على ما يرام وان الشعب لن يسمع عن حادث جديدة ، او فضور في التشغيل ، بل وقد يتبدّل الى ذهن (البعض) اتنا في طريقنا لصناعة قطارات مصرية !! .. !!

لم تعود الصحف لنشر اخبار الحوادث الجديدة ، ولكل حادثة ضحايا ، فمنهم من لقوا مصرعهم بسببها ، او أولئك الذين القت عليهم مسؤوليتها .. وفي الاسبوع الماضي نشرت الصحف تفاصيل الحادث الذي وقع عند قرية (ميت نما) وقالت ان ملاحظاً في قليوب وسائق قطار المناسى قد تبدل الاتهامات .

ولكن السيد الوزير لا شأن له بهذا كله ، ولا يتحمل باية مسؤولية فيه ، مadam سيادته يجيد استعمال صيغة (المبني للمجهول) .. !! اخبارها مرة على الاقل في كل شهر .. !!

احمد طلعت

المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات ، ضلیع في قواعد اللغة العربية ، فهو يحرص في تصريحاته الصحفية على استخدام صيغة (المبني للمجهول) وبفاءة شديدة تؤهله لمنافسة خريجي كليات الازهر ، وليس فقط خريجي كليات الهندسة .. !!

آخر في قطاع النقل والمواصلات ، فالتصريحات امام شاشات التليفزيون وفي اعلانات الصحف ، مبنية للمعلوم (والمعلوم) هنا بطبيعة الحال هو السيد الوزير نفسه ، وجهوده في تطوير القطاع وتحسين الخدمة .. !!

اما اذا كان الحدث متعلقاً بحوادث القطارات ، او غرق السفن في النيل فان التصريحات تكون مبنية للمجهول (والمجهول) هنا دائمًا هو أحد كبار العاملين في القطاع فيبعد عن منصبه ، او احد عمال (البلوكات) فيحال الى النيابة العامة ، وتنتهي بذلك مسؤولية السيد الوزير عن الكارثة التي وقعت ، والادواح التي أزهقت ، والخسائر الهائلة التي لحقت بالمال العام .. !!

وفي الدول الديموقراطية لا تنتهي مسؤولية الوزير بتتحيز موظف (كبير) من موقعه ، او تقديم موظف (صغير) الى النيابة العامة ، فهناك الى جانب المسئولية الجنائية والادارية مسئولية اخرى (سياسية) يتحمل بها الوزير ويواجه نتائجها .. !!

اما نحن ، وفي ظل ما نسميه بمناخ الديموقراطية ، ورقابة برلمان الحزب الحاكم ، فيكفي ان نعذر التصريحات الصحفية وبنائها (للمجهول) حتى تتحلل من المسئولية السياسية والمسئولية الوزارية على السواء ، فإذا لم تسعف التصريحات الصحفية للتهرّب من هذه المسئولية ، فإن (فقهاء) الحزب الحاكم مستعدون - دائمًا - تقديم الفتوى القانونية والدستورية ، والحزب الحاكم - والحمد لله - غنى بالفقهاء .

وقد سبق أن قلنا - وقال الشعب - ان حادث القطارات قد ترايدت في الفترة الاخيرة حتى أصبحت ظاهرة عامة لا تخفي الصحف من اخبارها مرة على الاقل في كل شهر .. !!